هو جل وعز قديم لثبوت ذلك بالاجماع وورود في بعض الروايات
بدل الاول ومتى وردايتم الحسنة في كتاب او خبر سنة ولو
كانت السنة خبر لحادثا جاز اطلاقه عليه تعالى اتفاقا
وان اوهم نقصا فان لم يرد فيهما فان اوهم نقصا امتنع اتفاقا
والا ففيه خلاف اجازه المعتزلة والقاضي من اهل السنة
ومنعه بقية اهل السنة وهو الصحيح وتوقف امام الحرمين
وفصل الغزالي فجوز الصفة وهي ما دلت على معنى زائد على الذات
دون الاسم وهو ما دل على نفس الذات وحدها او مع الصفة
وسياتي التنبيه على هذا باوضح من هذه العبارة قوله
عبارة اي معبرية وظاهر كان الواجب له تعالى لفظ
قدم وليس كذلك الا ان يقال في كلامه حذف والتقدير
مدلول عبارة وذلك المدلول هو نفي العدم الخ ولو حذف عبارة
وقال القدم نفي العدم الى اخره لكان اولى وكذا يقال
فيما ياتي قوله عن نفي العدم النفي في العبارات المذكورة
المراد به الانتفا لا حقيقته الذي هو فعل الفاعل والانتفا
المذكور بمعنى العدم فيصير معنى التعريف الاول القدم
هو عدم العدم السابق الى اخره ولا خفا ان عدم
العدم اما وجود او ثبوت فيرد عليه حينئذ امران
الاول صدقه على الوجود الازلي فيقتضي كونه صفة
سلبية وليس كذلك والثاني كون العدم ليس صفة
سلبية لان العبرة في الوجودي والعدمي بالمعنى لا باللفظ
ولذا ذهب بعضهم الى انه صفة ثبوتية وعرفه بهذا
التعريف وجعله مقابلا للقول بانه صفة سلبية والقول
بانه صفة لنفسه قوله السابق الوجود الخ اعترض
على التعاريف الثلاثة حيث اعتبر الموجود فيها بامرين
الاول

عبارة عن نفي العدم السابق على الوجود وان شئت قلت او

الاول انها لا تشمل قدم الاحوال على القول بها الذي سلكه المصنف
حيث عدها من جملة الصفات الواجبة له تعالى لانها ثابتة
لا موجودة فالعدم بالنسبة لها عبارة عن نفي العدم السابق للثبوت
وهكذا واجيب بانه اطلق الوجود واراد الثبوت من باب
اطلاق الخاص وارادة العام لكنه مجاز يفتقر الى قرينة ولا
قرينة هنا الا ان يقال القرينة حالية والاحسن ان يجاب
بان المراد بالوجود الوجود في نفس الامر والاحوال
على القول بها تتصف بانها موجوده في نفس الامر اي
في نفسها بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فارض
وان لم يكن لها وجود في الاعيان لان الوجود في نفس الامر
اعم من الوجود في نفس الاعيان اذ هو عبارة عن تحقق
الشي في نفسه بقطع النظر عما ذكر او بان التعاريف
المذكورة مبنية على الصحيح من نفي الاحوال الثاني
ان اوصافه تعالى التنزيهية كالقدم وما بعده من السلوب
حب القدم لها عقلا فلا يصح سلبه عنها لا في الازل ولا
فيما لا يزال ومع ذلك لا تشملها تلك التعاريف لعدم وجودها
الآن يجاب بما تقدم من ان المراد بالوجود الوجود في نفس
الامر والسلوب موجودة في نفس الامر بالمعنى المتقدم
لا يقال لو وجب لها القدم للزم التسلسل لان قدمها
تتصف ايضا بقدم وذلك القدم بقدم اخر وهكذا
فيلزم ما ذكر لانا نقول التسلسل لا يضر الا في الامور
الوجودية لا في العدميات كما هنا ولا في الامور الاعتبارية
وكذا الحال ان قلنا مترادف القديم الازلي وان كلا منهما
معناه ما لا ابتدا لوجوده وهو تحقيق قاله الامام الشهير
المعروف بابن التلمساني وهو محمد بن محمد بن علي شرف الدين التلمساني

Copyright © King Saud University